العدد(1658) السنة السابعة -الأربعاء (18) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نـتـائـج الـعـنـف

العـراق يتجنّـب التعامـلات الاقتصاديـة مـع الولايـات المتحـدة

ترجمة: علاء خالد غزالة

انتهى معرض بغداد التجاري يوم الثلاثاء الماضي والذي جاء بعد ست سنوات من الغزو الذي اطاح بنظام صدام، وبعد انفاق ترليون دولار من قبل دولة غابت بشكل جلي عن المعرض. تلك الدولة انفقت ترليون دولار على الغزو والاحتلال، وايضا على تدريب وتجهيز القوات الامنية العراقية، وعلى مشاريع اعمار طموحة في كل محافظة من محافظات العراق، كانت تهدف الى اعادة بناء البلاد وتنشيط الاقتصاد.

قامت الحكومة في العراق بتهيئة معرضها الدولي القديم ودعت الشركات من مختلف انحاء العالم، بيد انه لم يظهر دليل على حضور الولايات المتحدة بين ممثلي الدول الـ٣٢ التي حضرت المعرض. يقول هشام محمود حاتم، مدير عام المعارض العراقية ان من بين الشركات الـ٣٩٦ التي عرضت منتجاتها «كان هناك اثنان او ثلاثة مشاركين اميركيين، لكني لا استطيع تذكر اسمائها.» ويعلو البوابة الرئيسة للمعرض زوج من الصواريخ، ما يذكر بالحقبة التي كان صدام يتظاهر فيها بامتلاكه اسلحة الدمار الشامل.

ولم تشهد الشركات الاميركية منافع طويلة الاجل كنتيجة لاستثمار بلدها في العراق. ووضعت بعض الشركات في حسبانها ان الكلف الامنية المرتفعة والخوف من العنف يجعلان من العراق منطقة محظورة على الاعمال التجارية. حتى الشركات التي ابدت اهتماما بالقدوم الى هنا اثقلتها سمعة الشركات الاميركية الاخرى بانها تتقاضى الضعف ضعفين عن اعمالها وانها لا تكترث لاحوال العاملين لديها، بالاضافة الى عواقب السنة الاولى من الاحتلال، والنزعة الراسخة والواسعة الانتشار المتمثلة بالعداء لاميركا.

وعلى الرغم من تضاعف واردات العراق في عام ٢٠٠٨، اذ وصلت الى ٤٣,٥ مليار دولار مقارنة بـ٢٥,٦٧ عام ٢٠٠٧، الا ان الواردات من الولايات المتحدة بقيت على حالها، اذ بلغت ملياري دولار خلال تلك الفترة. وتقف الامارات العربية المتحدة في طليعة الدول المستثمرة في العراق، حيث تبلغ قيمة استثماراتها ٣١ مليار دولار، كان معظمها خلال عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع استثمار الشركات الاميركية البالغ ٤٠٠ مليون دولار فقط، اذا تم استثناء انفاق حكومة الولايات المتحدة على اعادة الاعمار، وذلك استنادا الى مكتب (دنيا فرونتير) الاستشاري في تقرير تحليلي اصدره عن الاسواق الناشئة. ويقول التقرير: «بعد ان انقضاء الفترة التي هيمنت فيها مشاريع الاعمار الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة، فان القطاع الخاص الاميركي اصبح مجرد لاعب قليل الشأن في العراق.»

نعم، حتى الشركات التي ازدهرت خلال فترة الحرب والاحتلال، بضمنها العديد من الشركات المتعاقدة مع الجيش الاميركي، فانها ستغادر مع رحيل الولايات المتحدة، حينما ستنسحب بشكل كامل خلال السنتين المقبلتين.

وكانت شركة كي بي آر من بين الشركات الاولى التي حصلت على عقود في العراق، حيث بلغ مجموع عقودها ٣٣ مليار دولار لدعم القواعد الاميركية. لكنها لم تحصل على اي عقد مع الحكومة العراقية للاستمرار في دعم تلك المنشآت بعد ان تم تسليمها الى الجانب العراقي، او حتى لبناء اي شيء آخر في البلاد.

تقول المتحدثة الرسمية باسم الشركة: «تعكف شركة كي بي آر على تقييم بيئة الاعمال في العراق من اجل الوصول الى قرار واع حول فرص العقود الحكومية المحتملة هناك.» سوف تبقى بعض الشركات الاميركية الكبرى، مثل شركة بكتل، في خضم المشاريع طويلة الاجل مثل محطات توليد الكهرباء ومحطات تنقية المياه، لكنها كانت قد حصلت على عقود تتولى بموجبها العمل في تلك المشاريع لخمس او عشر سنوات عن طريق منح اعادة الاعمار الاميركية.

يقوم العراق حاليا بتمويل مشاريعه الكبرى من خلال واردات النفط، لكن الشركات الاميركية لم تحصل الا على جزء ضئيل من تلك المشاريع. فقد تمت احالة مشروع المدينة الرياضية، وهو مجمع رياضي مؤلف من ملعب ومدينة اسكان رياضيين في البصرة تبلغ تكلفته مليار دولار، من المقرر ان يستضيف دورة الالعاب الخليجية في عام ٢٠١٣، تم احالة هذا المشروع بذمة مقاول عراقي، هو شركة الجبوري للانشاءات، من بين ٦٠ مقاولاً آخر كان العديد منهم من الاميركيين.

يقول عداي السلطاني، مساعد مالك الشركة، بفخر ظاهر: «لدينا شركتان اميركيتان تعملان لدينا كمقاول ثانوي». وحينما طرحت وزارة النقل مشروع تمديد خطوط السكة الحديدية بقيمة ٣٠ مليار دولار قبل وقت قصير، فان العقد ذهب الى شركات تشيكية وبريطانية وايطالية.

وكانت هذه الدول مشاركة في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، على الرغم من انها انسحبت جميعها من العراق قبل وقت طويل من قيام الولايات المتحدة بذلك. لكن تركيا هي احد اكبر المستفيدين من الاموال العراقية، والتي لم تسمح للقوات الاميركية باستخدام قواعدها في تركيا خلال فترة غزو العراق، تليها ايران في المرتبة الثانية، وان لم تكن بعيدة عنها.

وقد وصلت قيمة الصادرات التركية الى العراق في العام الماضي مبلغ عشرة مليارات دولار، بينما لم تكن شيئا يذكر قبل الحرب. وهذا الرقم يمثل خمسة اضعاف الصادرات الاميركية الى العراق. ويتوقع وزير التجارة التركي، كورساد توزمان، ان يتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات خلال العامين المقبلين.

واقامت كل من تركيا وايران جناحا واسعا في معرض بغداد، ازدحم فيهما رجال الاعمال الذي كانوا يتفاوضون لعقد الصفقات التجارية فيما بينهم. والامر نفسه ينطبق على فرنسا والبرازيل، وكلتا الدولتين لم تكونا من دول التحالف.

واعلنت (فدكس)، وهي الشركة التي كانت تنقل الطرود البريدية عن طريق الجو من والى العراق منذ عام ٢٠٠٤، انها علقت عملياتها في العراق. والسبب في ذلك يعود الى ان المسؤولين العراقيين منحوا (روس اير) وهي خطوط جوية روسية، الحقوق الحصرية للشحن الجوي.

وكانت (فدكس) من بين الشركات الاميركية القليلة التي كانت لها الجرأة على مواجهة مخاطر العمل ليس في القواعد الاميركية فحسب، بل في المنطقة الحمراء كذلك، حينما كانت هناك خطورة كبيرة في الاقدام على مثل هذا العمل. واليوم مع تقلص حجم المخاطر فقد احبطت اعمالها الشركة الروسية التي بدأت للتو.

وقال بيان صادر عن الشركة حول تعليق عملياتها: «لم يكن لدى (فدكس) من خيار سوى العمل مع شركة روس اير، وكنتيجة لذلك انخفض مستوى الخدمات التي نقدمها في العراق بشكل ملحوظ.»

لعل الاعتقاد السائد بين العراقيين، استنادا الى استطلاعات الرأي العام، بان الولايات المتحدة لم تغزُ بلدهم من اجل الاطاحة بنظام صدام وانما للحصول على نفطه، وان كان هذا الاعتقاد صحيحا، فان الحرب فشلت في تحقيق اهدافها بشكل يفوق كل ما وجه اليها من انتقادات.

ولم يتم الا في الاسبوع الماضي توقيع عقد التنقيب عن النفط مع شركة اجنبية، هي شركة BP بالاشتراك مع مجموعة تشاينا ناشيونال بتروليوم التي تديرها الحكومة الصينية. وتنتظر اكسون موبيل، وهي شركة اميركية، المصادقة النهائية على صفقة حقول النفط مع وزارة النفط العراقية. ويتوقع ان توقع شركة النفط الايطالية العملاقة (ايني)، التي تضم شريكا صغيرا هي شركة اوكسيدنتل بتروليوم الاميركية، عقدا مشابها. لكن هذه العقود، باي حال، هي عقود خدمية، حيث ان الشركات النفطية الاجنبية لا تملك في الواقع أي حقوق في الحقول التي قد تكتشفها.

ولم يرد اعلان واحد لشركة اميركية على صفحات الدليل التجاري العراقي في احدث نسخه.

ويجادل المسؤولون الاميركيون، الذين طلبوا عدم ذكر اسمائهم، بان الشركات الاميركية تعاني مصاعب في الخوض في السوق الحرة العراقية. يقول احد المسؤولين الاميركيين: «لا استقرىء في غياب الشركات الاميركية عن معرض بغداد الدولي او حضورها أي مؤشر عن المستقبل. يمكنني القول ان المستقبل ايجابي جدا.»

ويشير مسؤول اميركي آخر الى ان مؤتمر الاستثمار العراقي – الاميركي الذي عقد مؤخرا في واشنطن قد اثار اهتماما هائلا بين الشركات الاميركية. ويضيف: «لقد توجب علينا ان نصدّ عدة مئات من الشركات الاميركية التي ارادت الحضور». ويؤكد ان السفارة الاميركية في بغداد تلقت العديد من الطلبات من مؤسسات اميركية بعد انعقاد المؤتمر. لكن هذا الاهتمام لم يترجم الى افعال بعد.

يقول مايك بولن، وهو محام في شركة دي ال ايه بايبر الاميركية–البريطانية التي تعمل في العراق: «بعد انعقاد المؤتمر في واشنطن، انا متفاجىء بانه لايزال بالامكان الحصول على تذاكر الطيران الى العراق، اذا اخذنا بنظر الاعتبار الفرص المتاحة.» ويضيف: «من المثير للشفقة اننا لا نستطيع ان نجعل المزيد من الناس يأتون. انهم يخسرون فرصهم لصالح الشركات التركية والشركات الروسية».

ويقول مدير احدى الشركات العراقية الرائدة في مجال الانشاءات والتي تعمل عادة مع الاتراك: «تعتبر الشركات التركية مقبولة بين مختلف المجاميع الاثنية العراقية لانها لا تمثل المحتل، وان بإمكانها ان تنفذ مشاريع اعمار كبيرة بكلف منخفضة.» ولكنه لم يشأ ان يذكر اسمه مخافة ان تعتبر تعليقاتها اهانة لعملائه من الاميركيين.

لقد ثبّطت الكلفة الامنية المرتفعة الشركات الاميركية عن القدوم، بينما لا يتوجب على معظم الشركات الاقليمية ان تتحمل مثل هذه التكلفة. وقد انفق بعض المتعاقدين الاميركيين ما يصل الى ٢٥ بالمئة من ميزانيتهم على الناحية الامنية.

بيد ان العامل الامني ليس هو العائق الوحيد. فان الظهور بمظهر المحتل ليس بالشيء الجيد للاعمال. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تعد من الناحية القانونية دولة احتلال منذ حزيران ٢٠٠٤، استنادا الى قرار مجلس الامن الذي انهى الاحتلال رسميا، فان الكثيرين يرون الامر بهذه الطريقة. وحتى رئيس الوزراء نوري المالكي وصف الاميركيين على انهم محتلون من اجل الحصول على الدعم الانتخابي.

يقول سفير دولة اوروبية، طلب عدم الافصاح عن هويته، بان فرص بلده التجارية تزايدت بشكل كبير بعد ان سحبت قواتها من العراق قبل اكثر من سنة. ويضيف: «لقد اعاقنا وصفنا بالمحتل بشكل كبير. وكلما ابتعدنا عن ذلك ازداد قبول شركاتنا حسب مؤهلاتها».

ويقول مارك زيبفات، من مجموعة ترانس للابحاث الوطنية في نيوجرسي والمتخصص في دراسات السوق الاستثمارية العراقية: «هناك هجمات على الشركات الاميركية حتى قبل ان تخطو عتبة مطار بغداد الدولي. على حكومة الولايات المتحدة والشركات الاميركية ان تعي انها لم تعد تحتل موقعا تفضيليا.» ويضيف زيبفات: «لا يساعد دليل الرحالات الاستشاري الذي تصدره وزارة الخارجية الاميركية في تخطي هذا الامر كذلك. انه يقول، في واقع الحال، لا تأتوا».

عن: نيويورك تايمز

مـانـيـفـسـتـو

فشل ذريع لثقافة العنف واقتصاد الحرب

يمكن الجزم باليقين القاطع بأن ثقافة الحرب وإقتصاد الحرب وطغيان فارضي العولمة، قد أصيبت جميعا بالفشل الذريع وتسببت في المعاناة والجوع والفقر المدقع والتقويض الاجتماعي، وهو ما يحتم «بداية جديدة» الآن وما زال العالم في مستهل القرن الجديد والألفية الجديدة. فلطالما هيمنت القوة والإكراه والعنف والمواجهات الحربية، إلى حد يبدو فيه التاريخ منحصرا في سلسلة لا تنتهي من المعارك والنزاعات، حيث يظهر السلام مجرد فاصل. وهكذا تتابعت القرون الواحد تلو الآخر، وتخللتها محاولات وامضة خاطفة للتحرر من هذا الثقل الرهيب. لقد جرفت البشرية نحو مواجهات دامية جراء تربيتها على ممارسات القوة، وتطوعها على الإنصياع لأحكام الأقوى، وتدريبها على استخدام العضلات أكثر منها الذهن والعقل. كما اعتادت البشرية على العداء بدلا من التآخي، فلم تنظر إلى الغير، قريبا كان أم بعيدا، كشقيق تشاركه نفس المصير، وإنما كغريم وعدو يجب القضاء عليه وإفنائه. وهكذا بني الماضي على أساس سلسلة لا تنتهي من المواجهات والهجوم والإنتقام والعداء والعنف البدني والروحي. لكن من حسن الحظ، ثمة تاريخ مواز وغير منظور، تبنيه يوما بعد يوم سمات الكرم والسخاء والابتكار التي تميز البشرية. تاريخ فريد من نوعه، ثابت، دائم، شيد على أكتاف العديد من المثابرين علي بناء صرح السلام كمهمة مستمرة ثابتة. لقد ذكر ماهتما غاندي بأنه «لو توجد طرق نحو السلام، فالسلام هو الطريق». طريق تنوره المبادئ والقيم، والعدل في المقام الأول. السلام هو البذرة والثمرة. ولابد من تحديد أسباب النزاعات لتحاشيها. فالتحاشي هو النصر الأعظم. كما تذكر منظمة الأمم المتحدة (يونسكو) المنوط بها بناء السلام عبر التربية والعلم والثقافة، تذكر في ميثاقها بمباديء الديمقراطية، العدالة والحرية والمساواة والتضامن، التي يجب أن تنور مرحلة الإنتقال من ثقافة العنف والحرب، إلى ثقافة الحوار والتوافق. وهكذا انطلق منها برنامج «نحو ثقافة السلام» الذي تمت الموافقة، في سبتمبر ١٩٩٩، على بيانه وبرنامج عمله اللذين ينصان على أن ثقافة السلام، هي مجموعة من القيم والمواقف والتصرفات التي تبلور إحترام الحياة والكائن البشري وكرامته. وتنص خطة العمل على التدابير الخاصة بالتربية والمساواة بين الرجل والمرأة والتنمية وحرية التعبير.. التي يجب أن تتخذ وتنفذ للإنتقال من القوة إلى الكلمة، وهي: الترويج للتربية على السلام، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والتسامح، والتفاهم المتبادل القومي والدولي، مكافحة كافة أنواع التمييز والتفرقة، والترويج للمبادىء والممارسات الديمقراطية في جميع مجالات المجتمع، ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية الذاتية والمستدامة التي تفيد الجميع وتوفر لكل فرد إطار حياة كريمة، تعبئة المجتمع من أجل ترسيخ الرغبة الجامحة بين الشبان للبحث عن أشكال جديدة للتعايش، على أساس التوافق والسخاء والتسامح، ورفض كافة أنواع القمع والعنف، والتوزيع العادل للثروة، وحرية الإعلام، وتشاطر المعرفة. لقد نص «مانيفستو» ٢٠٠٠ العام الدولي لثقافة السلام الذي وقعه ١١٠ ملايين شخص في كافة أرجاء العالم، على «التزامي في حياتي الخاصة وفي أسرتي وعملي، وفي (جماعتي وبلدي وإقليمي، باحترام حياة الأفراد، ورفض العنف، وإطلاق الكرم والسخاء، والحفاظ على الكرة الأرضية، وإعادة ابتداع التضامن». هذا هو ما ينبغي فعله، إي الالتزام الشخصي بمثل هذا المسار الذي في وسعه أن يقود، في سنوات قليلة، إلي إجلاء الآفاق الداكنة القائمة في يومنا هذا، وإتاحة التعايش السلمي لكافة اهالي الارض. الكثير من بلدان العالم وأقاليمه وبلدياته، إستوعبت ثقافة السلام في دساتيرها وأنظمتها. ومن المهم بمكان أن يدرك الوعي الشعبي أن الوقت قد حان لعدم قبول الإكراه والطاعة العمياء لسلطة القوة لقد حان الوقت لكي يدرك الجميع أن المواطنين لم يعودوا مجرد رعايا ومشاهدين، للصعود في المقابل إلى خشبة مسرح، والتخلي عن الصمت والخوف، والتحول إلى ابطال السلام.

عن: وكالة آي بي أس

إحـبـاط

أوباما لم يخرج أميركا من عزلتها

تنتاب المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية مشاعر الإحباط من عدم إقدام الرئيس باراك أوباما على تفعيل التغييرات السياسية الكبيرة التي أعلنها تجاههما، الآن وقد انقضى عام كامل على انتخابه.

فمن ناحية، يعتبر تراجع إدارة أوباما عن مطالبة إسرائيل بتجميد جميع أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مؤشرا على إستسلامها لحكومة بنيامين نتنياهو وحلفائه من اليمينيين المنخرطين في صفوف مايسمى «لوبي إسرائيل» في واشنطن. ومن ناحية أخرى، يعتبر قرار الإدارة الأمريكية بالتراجع عن مطالبها بإعادة رئيس هندوراس مانويل ثيلايا إلى منصبه الذي نحّاه عنه انقلاب ٢٨ يونيو/حزيران الماضي، كشرط لقبولها بإنتخابات ٢٩ الجاري، علامة على إستسلامها للانقلابيين وصقور مجلس النواب الأمريكي. هذا التراجع عن المواقف أثار حالة من خيبة الأمل بين حلفاء واشنطن في الإقليمين، من الأردن والسلطة الفلسطينية ومصر والمملكة السعودية في المنطقة العربية، إلى دول أمريكية لاتينية وخاصة البرازيل. كما عزز هذا التراجع في مواقف إدارة أوباما، الانطباع السائد سواء بين اليمين المعادي له واليسار المؤيد له، بأنه ليس على استعداد لإنفاق رأسماله السياسي المتآكل، في مبادرات سياسة خارجية وقضايا مبادىء نحو العالم الخارجي. ففي القاهرة، تحدث أوباما عن «بداية جديدة» بين الولايات المتحدة والمسلمين على أساس «المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل». ووصف المعاناة الفلسطينية بأنه لا يمكن قبولها، ووعد بالعمل دون كلل لتحقيق حل الدولتين، وشدد على أن «الوقت قد حان لوقف تلك المستوطنات» اليهودية. وازداد إحباط حلفاء واشنطن في المنطقة العربية، على ضوء تحدي نتنياهو لمطالب أوباما بوقف جميع أنشطة المستوطنات اليهودية، التي كررتها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بقوة في مايو/مايس، ثم بدأت واشنطن في التخلي عنها في سبتمبر/أيلول عندما ضغط أوباما على نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمد عباس للالتقاء والعمل على استئناف محادثات الحل النهائي. يلي ذلك إمتداح كلينتون، في زيارتها للقدس في ٣١ أكتوبر/تشرين الاول، لعرض نتنياهو تقييد أنشطة الاسيتطان اليهودية الذي وصفته بأنه «غير مسبوق»، والذي صاحبته بانتقادات لمحمود عباس لاشتراطه تجميدها. فجاء ذلك بمثابة ضربة قاضية للآمال العربية التي أثارها خطاب أوباما في القاهرة، خاصة وأنه تبع حالة القهر التي واجهها عباس بسبب تقرير غولدستون عن جرائم الحرب الإسرائيلية خلال حربها على غزة، ما أضعفه وحمله علي إعلان عدم رغبته في الترشح لانتخابات يناير/كانون الثاني. فعلق كريس تونسينغ محرر «ميدل إيست ريبورت»، قائلا أن «تراجع أوباما في مسألة المستوطنات قد هشم آمال العرب التي أثارها خطابه في القاهرة». "ولم يكن عباس المصاب الوحيد، بل غيره من الأنظمة العربية حليفة الولايات المتحدة أيضا». وشرح أن «يحذر ملك الأردن عبد الله من كارثة عدم تسيير المفاوضات، وتظهر الحكومة المصرية أكثرا فأكثر بمظهر العميل الأمريكي الإسرائيلي العاجز عن الحصول من واشنطن على مكافأتها على حبك الحصار على غزة، فيما تعتبر المملكة السعودية أن ذلك يعطي دفعة هائلة لنفوذ إيران في المنطقة». فسعت إدارة أوباما إلى التخفيف من وقع اعتناق كلينتون لسياسة نتنياهو بقولها أنها ما زالت تعتبر المستوطنات الإسرائيلية «غير مشروعة»، وإسقاطها اصطلاح «غير مسبوق»، وتنويهها بأن اللقاء الأخير بين أوباما ونتنياهو لم يكن حارا. لكن انتخاب أوباما لم يثر الآمال في المنطقة العربية فحسب بل وفي أمريكا اللاتينية أيضا، فقد كان قادة المنطقتين يشعرون بأن الإدارة السابقة غالبا ما تجاهلت مصالحهما، بل واتسمت بتأييدها القوي لإسرائيل وعدائها الشديد لكوبا وفنزويلا بزعامة هوغو تشافيز. فعلي غرار ما قاله في القاهرة لاحقا، تعهد أوباما أمام قمة الأمريكتين في ترينيداد وتوبوغاو في أبريل/نيسان الماضي، بالتواصل علي أساس «التبادل المحترم»، وأعلن أيضا عن «بداية جديدة لكوبا».

وعندما بدأ قادة أمريكا اللاتينية يشكون من إبطاء إدارة أوباما مساعي التفاهم مع كوبا، جاء انقلاب هندوراس في ٢٨ يونيو/حزيران وموقف واشنطن منه، ليلقي مزيدا من الظلال علي سياسة الرئيس الأمريكي. ففي البداية تجاوب اوباما مع مطالب رؤساء بلدان منظمة الدول الأمريكية بإعادة الرئيس مانويل ثيلايا إلى منصبه على الفور. لكنه تباطأ في ممارسة الضغوط الجادة اللازمة على الحكومة الانقلابية التي أطاحت به، وذلك بسبب اعتراضات النواب الجمهوريين اليمينيين الشرسة. والنتيجة أن وقعت أمريكا اللاتينية في حالة من الإحباط المتنامي. ثم تحركت واشنطن على ضوء قرب انتخابات ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني في هندوراس، وحققت في ٣٠ اكتوبر اتفاقا بين ثيلايا والرئيس الإنقلابي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ما افترض أنه يشترط عودة ثيلايا إلى منصبه. لكن المفاوض الأمريكي الرئيسي أكد لشبكة «سي إن إن» في ٤ نوفمبر أن واشنطن ستعترف بنتائج الإنتخابات سواء عاد ثيلايا إلى منصبه الرئاسي أو لم يعد. وبعد ذلك بمجرد يوم واحد، اجتمع وزراء خارجية ٢٤ دولة أمريكية لاتينية وكاريبية في جامايكا، وأعلنوا رفضهم القاطع لموقف واشنطن هذا، وأعلنوا أن بلادهم لن تعترف بنتائج ٢٩ نوفمبر إلا إذا أعيد ثيلايا إلي الرئاسة علي الفور. فعلق وليام ليوجراندي، خبير شؤون أمريكا اللاتينية وعميد كلية الشؤون العامة بالجامعة الأمريكية في إشارة إلى إدارة أوباما، «إذا عجز المرؤ عن حل أزمة في هندوراس، فأي أزمة يقدر على حلها إذن»؟. وأضاف أن انهيار الاتفاق بينها وبين هندوراس لحل الأزمة «يجعل الولايات المتحدة تظهر بمظهر العاجز في المنطقة». وصرح مايكل شيفتر، نائب رئيس حوار الأمريكتين، أن هذا الوضع يهدد بتأجيج نيران التوترات القائمة في المنطقة.

عن: وكالة انتر بريس سيرفس